



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

كلمة السيد الوزير

**اللقاء الأول حول موضوع
إدارة الغد : رهانات وتحديات**

الأربعاء 29 يونيو 2016

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

حضرات السيدات والسادة؛

يطيب لي أن ألتئم بكم، في هذه الأجواء الرمضانية المفعمة بالنفحات الربانية خاصة ونحن في العشر الأواخر، سائلا العلي القدير أن يتقبل منا ومنكم صالح الأعمال، وأن يعيد هذا الشهر الفضيل على المغاربة والأمة الإسلامية جمعاء باليمن والبركات.

وإنها لمناسبة أسعد فيها أمام هذا الجمع المبارك، بافتتاح هذا اللقاء التواصلي الأول الذي تتلاحم فيه هيئة المفتشين العاميين، وهيئة مديري نظم المعلومات ومديري الموارد البشرية والذي يطرح على بساط التفكير والدرس والمناقشة، موضوعا ذي أهمية كبرى، يتعلق برهانات وتحديات إدارة الغد.

ويندرج هذا اللقاء، في إطار التشاور والحوار الذي نتطلع إلى مأسسته وتكريسه بصفة مستمرة مع هذه الهيئات الثلاث تحقيقا لتكامل وتلاقح الأفكار وتوحيدا للرؤية وتنسيق الجهود بين هذه النخبة من الأطر والمسؤولين بالإدارات العمومية.

كما يأتي حوار اليوم، تعزيزا للمقاربة التشاركية التي ننهجها في نطاق هيئة الكتاب العاميين، وشبكة مديري الموارد البشرية بالإدارات العمومية بشأن بلورة تصور شمولي لمنظومة تحديث الإدارة واستشراف آفاق التحديث والتغيير الذي ينشده المغاربة قاطبة.

حضرات السيدات والسادة

تكمن أهمية موضوع هذا اللقاء، في كون أن الإدارة مطالبة اليوم بمواجهة متطلبات المحيط الداخلي والخارجي المتميز بالعديد من الإكراهات والتحديات.

هذه التحديات التي تفرض على الإدارة العمومية بلورة توجهات استراتيجية وتنظيمية جديدة، يكمن الهدف الرئيسي منها في الوصول إلى ترسيخ مبادئ إدارة مواكبة للعصر، مرنة وسريعة في تدخلاتها وفعالة في أنشطتها ومقتصدة في استهلاكها.

إنه بحق ، موضوع يكتسي راهنية كبرى في هذه المرحلة الدقيقة والأساسية التي تعرف فيها بلادنا دينامية متعددة الأبعاد ، وحركة دائبة من الأوراش الحيوية والمهيكلتة تستدعي لامحالة مواكبتها بقطاع عام مؤهل وقادر على رفع كل التحديات.

وهذا ما يقتضي في نظرنا، تضافر الجهود بين جميع القطاعات ومختلف الفاعلين لوضع الأسس المتينة لتدعيم الخيار الاستراتيجي الإداري لبلادنا.

ومن هذا المنطلق، فقد كان من الطبيعي أن يحظى تأهيل وتعزيز الجهاز الإداري بالأولوية في برنامجنا الذي اعتمدناه بوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، انسجاما مع مستجدات دستور المملكة والتوجهات العامة للحكومة في هذا المضمار.

هكذا شرعنا، منذ فترة قصيرة، في بلورة تصور شامل لتحديث الإدارة يراعي البعد الترابي للمنظومة التحديثية، وانطلقنا في ذلك من تشخيص دقيق لوضعها الراهن بالإدارات اللامركزية والجماعات الترابية بمختلف جهات المملكة.

ومكنتنا هذه المقاربة من ملامسة واقع المرافق العمومية على المستوى المركزي والترابي، والتوفر على رصيد هام من المقترحات والتوصيات التي قد تغني وتثري نقاشنا اليوم.

واستكمالا لهذا المنظور، وانطلاقا من كوننا نعيش بعالم لم يعد يؤمن بالحدود، ونحيا في ظل مجتمعات منفتحة، فقد حرصنا على أن نطلع على عدد من التجارب الدولية في مجال تحديث الإدارة (ككندا وفرنسا والبرتغال وفنلندا وبريطانيا والسويد وهولندا) للتعرف على الجهود الناجحة واستخلاص ما يمكن اعتباره دروسا ذات قيمة علمية رفيعة من أجل استغلالها واستثمارها على الوجه الأمثل.

وقد افضت كل هذه المساعي إلى وضع برنامج عمل طموح، يضع المواطن في صلب انشغالات المرفق العمومي، ويتضمن مشاريع مهيكلية لتحديث الإدارة تتدرج ضمن المحاور التالية:

- تثمين الرأسمال البشري؛
- تحسين علاقة الإدارة بالمرتفق؛
- الحكامة والتنظيم.

بخصوص تثمين الموارد البشرية، فقد جعلت الحكومة من هذا المحور مرتكزا أساسيا للحكامة الجيدة، من خلال السعي إلى الإصلاح الشامل للقانون العام الذي يحكم الإدارة والموظف وهو المتعلق بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، موازاة مع تدعيم التدبير التوقعي للموارد البشرية من توصيف وتصنيف للوظائف، وتفعيل منظومة التكوين المستمر، والحركية والأخلاقيات ...

وتأسيسا على ذلك، أصبح تطوير نظام الوظيفة العمومية وتنمية الموارد البشرية، يمثلان الجانب المحوري في عملية التغيير والتطوير، اللذان تشهدهما بلادنا في المرحلة الراهنة.

أما فيما يخص تحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين بما يكفل رضا هؤلاء عن الخدمات العمومية المقدمة إليهم، عملت الوزارة على تركيز جهودها على المساطر الإدارية الأكثر تداولاً، لما لها من انعكاس مباشر على تحسين ولوج المرتفقين للخدمات العمومية وتطوير مناخ الأعمال ببلادنا.

كما تم أيضاً تطوير الإدارة الإلكترونية لتعزيز الحصول على المعلومات والمعطيات المتعلقة بالمساطر الإدارية، والإرشادات الخاصة بالاستفادة من الخدمات العمومية.

كما أولت الوزارة عناية خاصة لورش إرساء الحكامة الجيدة بالمرافق العمومية من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، واعتماد برنامج وطني لتحسين الاستقبال ومعالجة الشكايات، وترشيد الهياكل الإدارية لتفادي تداخل الاختصاصات وتضخم المصالح الإدارية ودعم اللاتمركز الإداري.

وتختزل هذه الإصلاحات في مضمونها مشاريع تهدف إلى تقوية دعائم إدارة ناجعة، شفافة حديثة مبسطة المساطر، ومسهلة للولوج إلى الخدمات العمومية وميسرة للاستثمار.

إدارة فعالة مبتكرة منصفة وقريبة من المواطنين ومواكبة بل دافعة للإصلاح والتطور والتحول والبناء والانتقال في إطار استكمال البناء المؤسساتي الذي يعيشه مغرب اليوم.

وهي الإصلاحات التي انتقلنا اليوم من مرحلة تصورهما وبلورتها إلى مرحلة التنزيل والتفعيل بإشراف من رئيس الحكومة وبتنسيق مع كافة القطاعات الحكومية.

حضرات السيدات والسادة

إننا نتطلع بكثير من الثقة والتقدير إلى ما سيسفر عنه هذا اللقاء من خلاصات عملية، سيتم توظيفها بدون شك، لتقويم مسار تحديث الإدارة لجعلها ترقى إلى مستوى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.

مجددين التأكيد على حزمنا وعزمنا لاستثمار كل هذه الخلاصات وتقويمها وتقييمها، بتنسيق تام مع جميع القطاعات الحكومية والاطراف المعنية، لنجعل من هذا الورش لبنة أساسية في التكامل والتعاقد والتعاون البناء خدمة للمواطن وللمرفق العام.

وإني لعلى يقين بأنكم، مؤهلين لحمل مشعل تعبئة واستنهاض همم مختلف الفاعلين، للانخراط في صيرورة إنجاز مخطط تحديث الإدارة والدفع به نحو الغايات المنشودة.

وتحدوكم في ذلك، روح المسؤولية والالتزام بتدعيم كل المشاريع الهادفة للنهوض
بمرفقنا العمومي والحرص على مواكبتها التقنية، لتحقيق التنمية الشاملة تحت القيادة
السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله